

Distr.: General
20 September 2007
Arabic
Original: English



مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبياناته رئيسه بشأن الحالة في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية، لا سيما قراراته ١٧٥٠ (٢٠٠٧) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ و ١٧١٢ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ و ١٦٢٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، و ١٥٠٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/479)،

وإذ يرحب كذلك بالجهود المستمرة التي تبذلها حكومة ليبيريا لتحسين الحكم ومحاربة الفساد، وبالخطوات الهامة التي اتخذتها لاستعادة وتوطيد سيطرتها على موارد ليبيريا الطبيعية،

وإذ يشير إلى التقدم المحرز في مجالات إعادة تشكيل الشرطة الوطنية الليبيرية وتجهيزها ونشرها، وبدء إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبيرية، واستحداث هيكل جهاز أمني وطني، وإذ يشجع حكومة ليبيريا على تسريع جهودها في هذه الميادين، بالتعاون مع المجتمع الدولي،

وإذ يعرب عن تقديره للدعم الذي يواصل تقديمه المجتمع الدولي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي،

وإذ يشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، لمساهمتها المتواصلة والهامة في حفظ السلام والاستقرار في ليبيريا، وإذ يرحب بالتعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومع حكومات البلدان المجاورة، في مجال تنسيق الأنشطة الأمنية في المناطق الحدودية بالمنطقة دون الإقليمية،

وإذ يلاحظ مع التقدير التقدم الكبير المحرز حتى تاريخه في مجال إعادة إدماج المحاربين السابقين، وإذ يدرك أن الحاجة مستمرة لتوفير فرص العمل في القطاع الرسمي،



وإذ يرحب بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالنقاط المرجعية العامة المحددة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وإذ يرحب بالجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها، وإذ يدعو السلطات الليبيرية إلى مواصلة التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني، لتحقيق المزيد من التقدم في هذين المجالين وبخاصة لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس والاستغلال والاعتداء الجنسيين،

وإذ يعترف بأنه ما زالت ثمة تحديات هامة يتعين التصدي لها لتوطيد عملية انتقال ليبيريا إلى مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك توطيد سلطة الدولة، وتلبية الاحتياجات الضخمة في مجالي التنمية والتعمير، وإصلاح الجهاز القضائي، وبسط سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، والمضي في تطوير قوات الأمن الليبيرية والهيكلة الأمني الليبيرية،

وإذ يؤكد من جديد استمرار الحاجة إلى الدعم الأمني الذي تقدمه البعثة إلى المحكمة الخاصة لسيراليون،

وإذ يقرر أن الحالة في ليبيريا ما زالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛

٢ - يؤكد من جديد اعترامه أن يأذن للأمين العام بنشر قوات، حسب الاقتضاء، بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على أساس مؤقت وفقا لأحكام القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥)؛

٣ - يؤيد توصية الأمين العام بخفض نشر الأفراد في إطار العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بما يعادل ٤٥٠ فردا خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛

٤ - يؤيد كذلك توصية الأمين العام بخفض نشر أفراد الشرطة في إطار عنصر الشرطة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بما يعادل ٤٩٨ فردا خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يرصد التقدم المحرز في إنجاز النقاط المرجعية الأساسية المفصلة في الفقرة ٦٦ من تقريره المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/479) وفي تحقيق أي تحسينات لاحقة قد يوصي الأمين العام أو ممثله الخاص بإدخالها على هذه

النقاط، وأن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز إلى مجلس الأمن بعد ستة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وأن يوصي مجلس الأمن، في ضوء مدى التقدم المحرز، وفي موعد لا يتجاوز ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بإجراء أي تخفيضات إضافية في العنصر العسكري للبعثة، وأن يؤكد، حسب الاقتضاء، توصيته بخفض عنصر الشرطة في البعثة، شريطة إحراز تقدم كافٍ في تدريب أفراد الشرطة؛

٦ - يعرب عن اعتزاه القيام، بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، باستعراض توصيات الأمين العام بإجراء تخفيضات إضافية في قوام البعثة، في سياق الوضع الأمني في ليريا وفي المنطقة دون الإقليمية؛

٧ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.